

قانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٤

يُفتح اعتهاد إضافى فى ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج资料
اللسنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلم الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج الفوى للسنة
المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ باب ٩ (شركة الحديد والصلب) اعتهاد إضافى
قدر ٧٠٠,٠٠٠ ج (سبعين ألف جنيه) لرفع الاعتماد المدرج في الميزانية
لشركة المذكورة إلى ٩٦٠,٠٠٠ ج .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من موارد الميزانية الإنتاجية .

مادة ٢ - حل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ
هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بقرار الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ (٢٣ سبتمبر ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكائى (أ.ح) جمال عبد الناصر حسين بكائى (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم الفيسونى

قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤

بإضافة بيان بفاتح الرسم الإضافى فى المواد المدنية المبينة بالجدول
الملحق بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ ، الخاص بفرض رسم إضافى
لدور المحاكم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلم الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق
في المواد المدنية ،

وعلم القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافى دور المحاكم ،

وعلم ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤
تحت بيان نوع الورقة في الأمور المدنية المارة الآتية :

"صور الأحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الأوراق ٥٠ مليما
من كل ورقة عدا صور الأحكام لصاحب الشأن" .

مادة ٢ - حل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، وعمل به من تاريخ
العمل بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ ،

صدر بقرار الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٤ (٢٣ سبتمبر ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكائى (أ.ح)

وزير العدل

احمد حسني